خصائص المشاركة السياسية وقنواتها والعوامل المؤثرة فيها

فاطمة عبد الكريم دايخ

alshmrfatmh80@gmail.com

أ.د. احمد غالب محي

ahmedmohy8000@gmail.com

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية / قسم النظم والسياسات العامة

الملخص :

ان هذا البحث يقدم دراسة حول مفهوم المشاركة السياسية، وماهي الخصائص التي تتميز بها المشاركة السياسية، وماهي القنوات التي يمكن ان تحدث من خلالها المشاركة السياسية، وما هي العوامل التي تؤثر فيها، حيث أصبح موضوع المشاركة السياسية ومدى حجمها مقياساً حقيقياً لدرجة تطور النظم السياسية، وبوصفها العملية التي يمكن للمجتمع من خلالها أن يسهم و يؤثر في تقرير الشؤون العامة والأمور السياسية عبر آليات تعزز اهتمامه السياسي، وقنوات ترصن دوره السياسي في إطار العملية السياسية، وبلورة مصالحه وتجميعها لممارسة نوع من الضغط على النظام السياسي، من اجل اتخاذ قرارات تحقق هذه المصالح، ومما لا شك فيه انها اصبحت التعبير الحقيقي عن ديمقراطية الحكم الحقيقية وليست الزائفة ، فلا يمكن باي حال من الاحوال تصور وجود نظام حكم ديمقراطي، دون مشاركة سياسية واسعة وحقيقية.

الكلمات المفتاحية : (المشاركة السياسية ، خصائصها، قنواتها).

Characteristics of political participation, its channels and the factors affecting it

Fatima Abdel Karim Dayikh

Dr. Ahmed Ghaleb Mohi

Al-Nahrain University/College of Political Science/Department of Systems and Public Policies

Abstract:

This paper introduces a study about concept political participation What are the properties which differentiate of political participation and what are the channels which through it political participation occurs and what are the factors that affect it became subject of political participation and how big is it a true measure of the degree of development of political systems and it is the process which can for society by through to contribute and affect In the report on public affairs and political matters through the mechanisms of his political interest and channels reinforcement his political role Within the

framework of the political process and aggregation his interests to exercise type of pressure on the political system in order to make decisions that fruition these interests and undoubted It has become the true expression of real democracy, not fake، can't anyway Imagine the existence of a democratic system of government, without broad and real political participation .
Keywords: Political participation, its characteristics, channels) .

المقدمة :

تمثل المشاركة السياسية موضوع حيوي ومهم وهو يعنى مدى إنشغال الفرد بالأمور السياسية داخل مجتمعه، والمامه بجميع القضايا السياسية سواء على الصعيد المحلى أوالعربي أوالدولي، وان المشاركة السياسية هي ظاهرة انسانية اجتماعية سياسية تعني اعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة الأفراد، العاقلين البالغين للمشاركة في الحياة السياسية، وظهورها ارتبط بظهور المجتمعات الانسانية ، اذ تتيح للمجتمعات وبلا تميز حق المشاركة في اتخاذ وصنع السياسيات والقرارات العامة في البلاد، عن طريق تنظيم وتعبئة الجماهير بقواها وطاقاتها ، واطلاقها في المجتمع بشكل يحقق الأهداف المرجوة ، حيث يمكن القول إن ظهور المشاركة السياسية هو نتاج للتدخل الكبير للسلطة في الشؤون العامة من ناحية، وزيادة معدلات المعيشة وارتفاع مستوى التعليم من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تطور الأفكار وتنامي الدعوات المطالبة بحقوق الإنسان وحرياته وحق الناس في المشاركة في الشؤون العامة وحقهم في تقرير مصالحهم، وتعد المشاركة السياسية احد أبرز أنماط الثقافة السياسية في المجتمعات المدنية والتي تؤكد على أهمية مشاركة الجمهور في تقرير السياسات العامة للدولة والمجتمع, فهي مبدأ اساسي من مبادئ الممارسة الديمقراطية في الأنظمة السياسية التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة والمواطنة, والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتتنوع قنوات المشاركة السياسية ما بين الانتخابات، والرأي العام ،والاستفتاءات، والاحزاب السياسية، وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني ..الخ اذ جميعها تشكل وسائل ديمقراطية فعالة للمشاركة ، وتشير العديد من الدراسات إلى أن مستويات المشاركة السياسية تتأثر بفعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و تتوقف

المشاركة السياسية على حصيلة نهائية لمجموعة من هذه العوامل، والتي سنتناولها في هذا البحث .

أهمية البحث : وان اهمية البحث تأتي من كون المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية ويفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة ، كما أنها ضرورية لتمكين الأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك اضافة إلى أنها تضفي الشرعية على الحكم .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة فكرة المشاركة السياسية ومعرفة خصائصها وقنواتها وما هي العوامل التي تؤثر عليها والتي تتغير المشاركة السياسية بتغير هذه العوامل .

اشكالية البحث : تنطلق اشكالية البحث من أن أغلب الأنظمة السياسية تدعو إلى رفع نسب المشاركة السياسية وخصوصا المشاركة في الانتخابات لكي يكون لها دورها في الإسهام في صياغة السياسات العامة والقرارات التي تتخذ، ولكي تأخذ دورها في تحقيق الوحدة الوطنية وانهاء العنف وتحقيق الشرعية والتنمية وان لا تبقى هذه المشاركة ساكنة أو ضعيفة من ناحية تاثيرها بالقرار السياسي أو صياغة السياسات العامة او اختيار الاشخاص للمناصب السياسية او الادارية وعليه تدور الاشكالية من عدة تساؤلات :

- ما هي المشاركة السياسية ؟
- وماهي انواعها وخصائصها ؟
- وماهي القنوات التي تعبر من خلالها المشاركة السياسية ؟
- واخيرا ما هي اهم العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية ؟

فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من افتراض مفاده : إن مدى فاعلية المشاركة السياسية ونوعيتها تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي للآخر تبعا لاختلاف

الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية داخل كل منهما فمتى ما توفرت اليات المشاركة السياسية وأخذت قنواتها دورها الصحيح المناط بها اصبحت المشاركة السياسية أكثر فاعلية في صياغة السياسات العامة والقرارات التي تتخذ بشأنها واختيار الأشخاص المناسبين للمناصب السياسية و الإدارية من ذوي القدرة والكفاءة والأمانة وتحمل المسؤولية الوطنية بغض النظر عن الكثير من الاعتبارات الأخرى التي يمكن أن تحرم المجتمع من القدرات التي يحتاجها .

منهجية البحث : اعتمد الباحثان على منهج التحليل النظمي لدراسة الحالة .

هيكلية البحث : حيث تم تقسيم البحث الى اربع نقاط فضلا عن المقدمة والخاتمة وتضمن اولاً: الاطار النظري للمشاركة السياسية ، ثانياً: خصائص المشاركة السياسية، ثالثاً: قنوات المشاركة السياسية، رابعاً: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

اولاً : الاطار النظري

١. مفهوم المشاركة السياسية

هناك الكثير من الذين تطرقوا الى مفهوم المشاركة السياسية بشكل واسع وخصوصا بعد تطور هذا المفهوم بصورة سريعة بعد انهيار الأنظمة الملكية وضهور الأنظمة الجمهورية وشيوع الحقوق والمبادئ الديمقراطية للأقليات وظهور التعددية الحزبية حيث ان مفهوم المشاركة السياسية من وجهة نظر علماء السياسة تعني اعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين العاقلين في اشتراكهم في صنع القرارات السياسية بصورة منظمة وممارسة هذا الحق بصورة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والاجبار والالزام اذ تكون في اطار ديمقراطي وذلك لشعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية، اذا تعد المشاركة السياسية احد اهم الأبعاد لتحديد السلوك السياسي للفرد وتبرز دور المواطنين ومساهمتهم بهدف التأثير في عملية صنع القرار في اطار النظام السياسي لتبين قدرة المواطنين للمساهمة والاشتراك في ادارة الشؤون العامة والمؤسسات ومراقبتها مما يعزز موقع الأنسان تجاه السلطة (أحمد،٢٠١٨، ٧) . حيث ان مفهوم المشاركة السياسية احد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب فالبعض يقتصر المشاركة ليشمل

السلوك السياسي للمواطنين في أتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة والبعض يقتصرها على المشاركة الطوعية للمواطنين في صنع واتخاذ القرارات واختيار النخب السياسية على كافة المستويات والبعض يربط المشاركة بين السلوك السياسي للمواطنين مع عدة متغيرات تشمل الوعي السياسي لديهم وايضا اتجاهاتهم وآرائهم ازاء البيئة السياسية المحيطة(عادل، ٢٠١١،٩٩) .

٢. تعريف المشاركة السياسية

هناك العديد من التعريفات للمشاركة السياسية من وجهة نظر علماء السياسية ووفقاً لأحد هذه الاتجاهات فأن المشاركة السياسية هي عبارة عن " حرص الفرد بأن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية ومزوالة حقه في التصويت او الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة او مناقشة القضايا السياسية مع الأخرين او الانضمام الى المنظمات الوسيطة "(علي،٢٠١١،٩٩) .

اما (صموئيل هنتجون) فيعرف المشاركة السياسية على انها " النشاط الفردي او الجماعي الذي يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي "(داود،٢٠١٣،١٩) .

في حين يعرفها البعض الأخر على انها " مجمل الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك اعضاء المجتمع الأخرين بها سواء في اختيار النخب السياسية بطرق مباشرة او غير مباشرة او في صنع القرار او في توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها "(هدى٢٠١٢،٢٣) .

ويعرفها كمال المنوفي بأنها " حرص الفرد بأن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية عن طرق مزاولته حق التصويت او الترشيح او مناقشته للقضايا السياسية او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني اي مشاركة المواطن في تقرير امور مجتمعه من خلال العمل على مواجهة المشاكل التي تهم جميع اهالي مجتمعه والعمل على المشاركة في مشاريع الجهود الفردية "(كمال،١٩٨٧،٩٢) .

اما الدكتور (عمر الخطيب) فقد عرف المشاركة السياسية على انها " مجموعة من الممارسات السياسية التي تتيح لأفراد المجتمع كافة دون تميز حق المشاركة في صنع

السياسات العامة وحق مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات عن طريق تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتهم وقواهم الخلاقة لتحقيق الأهداف المطلوبة "(عمر،١٩٨٢،١٨) .

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا بأن المشاركة السياسية تتعلق في بنية النظام السياسي ككل وبالعمليات المرتبطة به اذ لابد من النظام السياسي بأن يوفر مؤسسات سياسية تؤطر هذه المشاركة وتدعمها وتنظمها لتجعلها تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق ما تصبو اليه المشاركة السياسية، ويمكن ان نلخص المشاركة السياسية على أنها أرادة حرة للمواطنين تكون لديهم أدوارا وظيفية مهمة وفعالة ومؤثرة في الحياة السياسية ولهم وعي سياسي مؤطر بروح المواطنة وان كل هذا نمى من خلال المدارس والأعلام والجماعات والتنظيميات السياسية والمدنية وطرح افكار واراء وحلول للقضايا المطروحة من أجل المساهمة في تنمية الوطن ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية .

ثانيا: خصائص المشاركة السياسية

إن عملية المشاركة السياسية في سماتها الأساسية أنها يجب أن تشمل كافة الطوائف والأقليات والجماعات والأحزاب السياسية في المجتمع حيث تسهم المشاركة السياسية تحقيق المراقبة المقتضيه لعمل السلطة السياسية لأنها تعد من أهم دعامات الأنظمة الديمقراطية في تحقيق مفاهيم العدالة الاجتماعية والسياسية وعدم الانفراد بالسلطة وهي تقوم على سمتين أساسيتين

هما(عبدالوهاب١٩٧٩،٢٤٦) :-

- ان المشاركة السياسية هي من سمات التعبير عن الحريات الرئيسية والهامة والتي تترجم الى العديد من الضمانات والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية
- ان المشاركة السياسية تمثل احد الحقوق المهمة والرئيسية التي يتمسك بها الفرد بصورة جدية لكونها تعطي الفرد الحق في الاشتراك في صنع السياسات العامة والقرار السياسي.

حيث تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من الخصائص والسمات الرئيسة ومنها(سعد،٤٩،١٩٨٥) :-

أ- **الفعل** : وتعني مجموعة من الأنشطة الفردية التي ترمي الى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف .

ب- التطوع : تتسم المشاركة السياسية بالتطوع اي ما يختاره الفرد بحكم ارادته اتجاه القضايا والأمور السياسية التي تخص بلاده ومجتمعه من دون أي من الضغوط المادية والمعنوية .

ج - الاختيار : ويعني حق المواطن في المشاركة وتقديم المساندة للعمل السياسي والشؤون السياسية وجميع النظام السياسي لتحقيق اهدافه المشروعة حيث تكون المشاركة للمواطن هنا مصدرا مهما في تطوير وتحقيق اهدافه(صالحة،٢٠١٣،٢٠) .

وبالاضافة الى ذلك أن للمشاركة السياسية العديد من الخصائص حيث يمكن تحدديها كالتالي(ناجي،٢٠٠٧،١٢٢) :-

١- أن المشاركة السياسية هي سلوك تطوعي أي انها عبارة عن سلوك يغلب عليه الطابع التطوعي والاداري حيث أن المواطنون يقومون في بذل وتقديم جهودهم التطوعية وذلك لشعورهم بالمسؤولية تجاه جميع الأهداف والقضايا السياسية .

٢- المشاركة السياسية هي سلوك مكتسب اي سلوك يتعلمه المواطن أثناء حياته وتفاعلاته مع الاخرين داخل المجتمع بمعنى أنها ليست سلوك فطري يولد به أو يرثه الأنسان .

٣- أن المشاركة السياسية هي هدف ووسيلة في آن واحد أنها هدف وذلك لأن الحياة الديمقراطية الواقعية والسلمية تتطلب مشاركة المواطنين وشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تغير سلوكيات وثقافات المواطنين لصالحهم لتحقيق أهدافهم .أما انها وسيلة وذلك من الغير ممكن تولي جميع المواطنين القضايا السياسية بشكل مباشر وانما يلعب المواطن هنا دورا محوريا في النهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية لدفع عجلة التنمية .

٤- أن المشاركة السياسية حق وواجب في آن واحد وهي التطبيق السليم للديمقراطية فأنها حق فكل مواطن له الحق في اختيار ممثليه لادارة الشأن العام وله الحق في الترشيح او الانتماء للتنظيمات السياسية ايضا، اما كونها واجبا فأن لكل مواطن يتوجب عليه اداء ما عليه من التزامات وواجبات ومسؤوليات تجاه قضايا مجتمعه .

٥- انها سلوك يغلب عليه الواقعية والايجابية بعيدا عن الأفكار الخيالية المجردة التي لا تجد لها ميدان للتطبيق .

٦- أن للمشاركة السياسية مجالات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية أي لا تشترك المشاركة على نشاط او مجال واحد من انشطة الحياة بل تكون متعددة المجالات ويمكن للفرد ان يشترك في واحد من هذه المجالات او فيها كلها في آن واحد .

٧- وايضا لا تقتصر المشاركة السياسية على مكان محدد او معين بل قد تكون على نطاق محلي أو اقليمي أو قومي .

٨- تسعى المشاركة الى توحيد الفكر للمواطنين حيث تساهم في انتاج وبلورة فكر موحد واحد لدى جميع المواطنين والاحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والسعي لبذل الجهود لمساندة الحكومة أو التخفيف عنها .

٩- المشاركة هي عملية اجتماعية متكاملة شاملة تسعى الى اشتراك كل مواطن في المجتمع في جميع مراحل التنمية والتخطيط والمعرفة والفهم والادارة والتنفيذ والتقويم والمشاركة في المنافع والفوائد .

اما بالنسبة للمشارك السياسية (الأفراد) فلهم مجموعة من الخصائص وهي(ابراهيم،١٩٩٨، ٢٤٢) :-

١- **المناقشة والاهتمام والدافع :** وتعني يجب على المواطن ان يكون لديه اهتمام للدخول في المناقشات التي تخص الأمور السياسية والاشتراك بها وأن يكون هناك دافع لهذه المشاركة .

٢- **المعرفة والفهم** : على المواطنين أن يتمتعون بالمعرفة في جميع المسائل السياسية وان ردود فعله للمشاركة السياسية تكون على اساس المعرفة التي يمتلكها المواطنين .

٣- **المبدأ** : أن المصلحة العامة لكي تتحقق يجب أن تكون مرتبطة بمجموعة من المبادئ للأفراد خاصة وعامة .

٤- **الرشد أو النضوج** : لكي يكون الفرد من ضمن المشاركين السياسيين يجب ان يكون عاقلا وناضجا فلا يعطي حق المشاركة في الانتخابات الا حين بلوغ سن الأفراد مرحلة الرشد .

ثالثا : قنوات المشاركة السياسية

مثلما ذكرنا سابقا بأن هناك نوعين من المشاركة سلمية والأخرى سلبية والتي يمكن ان تميل الى العنف ومن اجل الحفاظ على النوع الأول اي السلمية وتجنب النوع الثاني السلبية يجب بناء مؤسسات سياسية قوية تستطيع نقل المطاليب الى الحكومة للإصدار قرارات بشأنه أو جعل المؤسسات القديمة قابلة للتكيف والتأقلم مع جميع الظروف المحيطة به ليستطيع النظام السياسي الحفاظ على بقائه واستمراره ولكي يستطيع تجاوز أعمال العنف التي تعترض تطور ونمو مجتمعه وبما ان العمليات السياسية تعرف على أنها مجموعة من الوسائل لممارسة الحياة السياسية على وفق طرق يقررها المجتمع تكون عرفية او قانونية لتحقق نوع من المشاركة السياسية وأن هذه الوسائل والعمليات يمكن ان تكون ديمقراطية او وسائل غير ديمقراطية والاخيرة تتراوح بين الثورات والانقلابات او التعين بالتنصيب او الوصاية او عن طريق الاختيار الشخصي أو بواسطة الانتفاضة الشعبية أما العمليات الديمقراطية يمكن ان تتراوح بين الديمقراطية المباشرة او الديمقراطية التمثيلة اي الغير مباشرة (عماد،٢٠٠٦،٧١) . وبما ان المشاركة تعتبر أساس الديمقراطية فقد تعددت وسائل المشاركة السياسية وتنوعت ولكن سنركز على **أهم القنوات الفعالة والديمقراطية للمشاركة السياسية وكما يلي :-**

١- الانتخابات العامة

عرفت البشرية عبر التاريخ العديد من الأساليب التي يصل عن طريقها الحكام الى السلطة السياسية وأن من أهم واحدث هذه الوسائل هو الانتخاب حيث يعد الانتخاب هو السكة التي تسير عليها عجلة الديمقراطية حيث اصبح بامكان الشعوب ان تختار ممثليها خاصة عند دخول الاقتراع العام المباشر حيز التنفيذ . والانتخاب هو التصويت لأحد المرشحين في الانتخابات بمختلف المستويات الرئاسية- البرلمانية- المحلية وان الحديث عن الانتخاب يرتبط بعدة نقاط واحده منها تخص هيئة الناخبين أي من يحق له التصويت والقاعدة العامة تقول أن كل شخص عاقل بالغ يكون له الحق في الأدلاء بصوته في الانتخاب وهذا لا يعني ان الديمقراطية فقط تتجسد بالانتخابات الدورية وانما لابد أن تكون هذه الانتخابات نزيهة حتى يتسنى لها بأن تصبح ركنا أساسيا ورئيسا في الديقراطية(ثناء،٢٢٤،٢٠٠١).

وأختلف الفقهاء في تحديد طبيعة الانتخابات فالبعض يراها بأنها حق شخصي والبعض الأخر رأى بأن الانتخابات وظيفة في حين الرأي الثالث جمع بين الفكرتين السابقتين وعد الانتخابات حقا ووظيفة في آن واحد ، حيث ينقسم الانتخاب الى الانتخاب العام والمقيد والانتخاب العام هو حق من الحقوق التي تمارس من قبل المواطنين ويكون هذا الانتخاب عام وبشكل متساوي لجميع المواطنين وعدم اشتراط أي شرط في الناخب مالي أو تعليمي أو أي شرط آخر ويكون عكس الانتخاب المقيد اذ يكون ديمقراطي اكثر وشروطه خارجة عن الكفاءة العلمية والنصاب المالي أما الانتخاب المقيد فيحصر هذا الانتخاب الحق لأصحاب الثروة وأولئك الذين يتمتعون بمستوى ثقافي محدد ويعني وجوب اشتراط أمور محددة متوفرة في المترشح كالنصاب المالي أو مستوى ثقافي معين أو هما معا إضافة إلى شروط أخرى تسمح له بممارسة حق الاقتراع(عبدالغني،٢٢٥،٢٠٠٤-٢٢٦) .

أما الانتخاب المباشر والغير مباشر فأن المباشر يكون الانتخاب بصورة مباشرة باختيار الحكام من قبل المواطنين من دون وساطة . أما الانتخاب الغير مباشر يتم عبر مرحلتين الأولى تقتصر على انتخاب الناخبين والرحلة الثانية هؤلاء الناخبون هم من

يقومون بانتخاب مندوبين عنهم وبعدها يقوم المندوبين باختيار النواب في البرلمان اي يكون هذا الانتخاب على درجتين او اكثر، أما الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة فالفردي يكون عندما تقوم كل دائرة انتخابية انتخاب مرشحا واحدا او يعطي المواطن صوته لنائب واحد أما الانتخاب بالقائمة فيقوم على تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية واسعة وينتخب في كل دائرة عددا من المرشحين ويقوم الناخب بعدها باختيار القائمة التي فيها اسماء المرشحين الذي يريد انتخابه(عادل،٢٠٠٥،٨١) .

حيث يمكن القول ان الانتخاب ممارسة سياسية تعبر عن اسهام المواطنين السياسي في الحياة السياسية والتأثير فيها ولا تقتصر واجباتهم عند مجرد المفاضلة بين المرشحين واختيارهم بل تتعدى ذلك الى المفاضلة بين البرامج السياسية للمرشحين واختيار المواطن البرنامج الأكثر تلبيه لطموحاته وتطلعاته وحاجاته وعند فوز البرنامج سوف يصوغ مشاريع السياسية العامة للدولة وبهذا سوف يكون المواطن قد اسهم باختيار هذه السياسيات وأن كانت بصورة غير مباشرة(حسين،١٩٩٦،٥٦-٦٦) .

٢- الاستفتاءات العامة

يقصد به أخذ رأي الشعب في موضوع معين لتصويت عليه بالموافقة أو بالرفض حيث يختلف عن الانتخاب الذي هو انتخاب شخص لمنصب معين اما الاستفتاء أخذ رأي الشعب قبل صدور القرار أو البت فيه(احمد، بلا تأريخ، ص١). وتتفاوت المسميات في ذلك حيث أن اخذ رأي الشعب في دستور جديد او تعديل دستور صادر يسمى الاستفتاء دستوريا في حين اذا تعلق الاستفتاء في القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية يسمى دستورا تشريعيا ، حيث الاستفتاء هنا يعد أحد مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة فأن الشعب هنا هو صاحب السيادة فهو الذي يقترح القوانين ويعدل عليها ويجعلها نافذة أو يرفضها اذا ان اسناد عملية صنع واتخاذ القرار تكون بيد الشعب . حيث يكون هو صاحب السيادة في الدولة وتكاد تتفق جميع الأنظمة السياسية الديمقراطية والاستبدادية منها على أن الشعب هو المسؤول عن حكم نفسه والتصرف في شؤونه وهو صاحب سلطة الحكم وأساس السيادة فيها(ماجد،١٩٨٠،٥١) .

٣- المجالس النيابية البرلمانية

أن تعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدولة الحديثة أذ أصبحت الديمقراطية النيابية الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب والقضاء على الحكومة الاستبدادية التي لا تعترف ولا تستند إلى إرادة الشعب ولا لمصدر السلطة في الدولة حيث تعتبر الديمقراطية النيابية الوسيلة المثلى والفعالة لتحقيق الديمقراطية(شمران،١٩٧٥،١٠٣) . حيث تقوم على اساس أن الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب يكونون البرلمان ويمارسون السلطة باسم الشعب وبالنيابة عنهم عبر مدة محدودة من الزمن وهنا ان الشعب لا يمارس السلطة ولا يشارك فيها النواب وانما يترك لأمر الى من انتخبوهم أي النواب المنتخبين من قبل الشعب ويتركون لهم كاملة السلطة نيابة عنهم ويتكلمون باسم الشعب ويعبرون عن مصالحهم . ونتيجة لازدياد الوعي الثقافي وانتشار الأفكار الديمقراطية وازدياد المستوى الثقافي لدى الشعب خصوصا مطلع القرن العشرين اصبح الشعب يطالب بالمزيد من الحقوق لتمتع بها للمشاركة السياسية بصورة حقيقة واكثر جدية ولا تقتصر فقط على الانتخابات مما أدى الى قيام المجالس النيابية بأجراء تعديلات حيث اصبح للشعب حق حل البرلمان اذا لم يلبي مطالب الشعب او فشل في حل مشاكله من خلال اصدار قرارات تساعد على حلها أو حتى التخفيف منها(دينا،٢٠١٨،٧٣) .

٤- الأحزاب السياسية

تعد الاحزاب السياسية من الوسائل المهمة والمنظمة لعملية المشاركة السياسية وخلق الشعور لدى المواطنين بأهمية وضرورة المشاركة أذ تعتبر من أهم المؤسسات للقيام بوظيفة المشاركة السياسية كونها تمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وتساعد على تحويل الفكر في مجتمع ما وترجمته الى سلوك سياسي ملموس عن طريق تقديم وعرض مجموعة من الأهداف السياسية المنظمة كما تقوم بترشيح بعض من أعضائها لتولي السلطة السياسية وايضا تحث اعضائها على الممارسات الديمقراطية في التصويت والانتخاب(سعد،٢٠٠٩، ١٠٢-١٠٣).

٥- **مؤسسات المجتمع المدني**

تعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية ومن أكثر القطاعات التي يكون أعضائها على أتم الاستعداد للانخراط في جميع الأنشطة الديمقراطية حيث تعد أداة مهمة وضرورية لاندماج المواطنين في العملية السياسية والتعبير عن مختلف الانشطة الإنسانية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية(سعد،١٩٩٣، ١٣) . وتمثل مؤسسات المجتمع المدني الأداة التي تحد من احتكار الدولة للسلطة والقرار والقوة وتسعى الى ضبط سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض حيث تسعى كل منظمة أو جمعية الى وضع قواعد تتضمن الحقوق والواجبات التي تترتب على المواطن نتيجة لانضمامه الى عضويتها ومن أجل استمراره فيها يجب على المواطن الالتزام بهذه القواعد شرطا للقبول ويجب أن تكون هناك دولة قوية توفر الحماية لها وتؤمن بعملها لكي تمارس عملها بشكل فعال(نبيل،٢٠٠٦، ١٩) . وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بغرس المبادئ والقيم التي تقوم على المساواة والأنصاف وتقبل الرأي الأخر في نفوس أعضائها وتحث على التعاون والتضامن وتحمل المسؤولية وتجاوز المصالح الشخصية من أجل المصلحة العامة(عبدالعظيم،٢٥٤،٢٠٠٧) .

٦- **جماعات الضغط والمصالح**

يطلق تعبير جماعات الضغط على مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة بصفة دائميه أو مؤقته ويسعى أعضائها الى تحقيق هدف أو مصلحة مشتركة بينهم و تفرض عليهم نمطا معينا من السلوك الجماعي ويدافعون عن مصلحتهم بالوسائل المتيسرة لديهم سواء علنية كانت أم سرية ويسعون الى الضغط على السلطة في الدولة لكي تتأخذ قرارات تخدم مصالحهم وأهدافهم المشتركة ومثال على ذلك الجمعيات والنقابات والاتحادات والكتل البرلمانية والنوادي السياسي وايضا البيوت المالية والاقتصادية وغيرها في حين جماعات المصالح هي جماعات ذات أتجاه مشترك وتقوم بتقديم أهداف مشتركة على شكل مطاليب في مواجهة جماعات أخرى في المجتمع وأيضا تسعى الى التأثير على القرارات السياسية والسياسات العامة من دون تحمل مسؤولية مباشرة في حكم الدولة حيث تحث وتشجع على المشاركة السياسية

للمواطنين من خلال الانتخابات عن طريق اختيار الأشخاص الذين يحكمون ويصنعون القرارات ويكون هذا بطريقتين فهي أما تدفع وتشجع منسبيها للتصويت لصالح مرشح ما تدعمه أو من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي فالدعم المادي يتمثل بتمويل الحملات الانتخابية أما الدعم المعنوي يتمثل بعمل الدعاية لمرشح ما ضد منافسيه من خلال استغلال بعض الشخصيات الدينية أو الاجتماعية(صادق،١٩٩٠، ٥٠٣-٥٠٤)

٧- الرأي العام

ويقصد به ظاهرة اجتماعية ناتجة عن أتفاق مجموعة من الأشخاص تجاه قضية معينة يضيق ويتسع حجمها بحسب القضايا واهتمامها بها وبدرجة تأثير هذه القضايا على جميع أفراد المجتمع ، ويعرف الرأي العام على انه " الفكر الشائع أو النمط العقلي السائد الذي يحدد نوع الأفكار والاتجاهات والميول بل يكشف أيضا توجهات الناس السياسية والاجتماعية "(وصال،٢٠٠١، ٥٥) . أذ أن الرأي العام يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة وشكل السلطة وأنواعها ومواقفها وأن اهتمام الدولة بالرأي العام مرتبط بالمشاركة السياسية فكلما أهتمت الدولة بالرأي العام أهتمت بالمشاركة السياسية وكلما أهملت الرأي العام تحجم دور المشاركة السياسية وبالتالي تضيق مدى فاعليتها وتأثيرها بمخرجات النظام السياسي(خيري،٢٠٠٥، ٦٢). أذ أن الرأي العام وظيفته يعين الاهداف الأساسية للسياسات العامة في الدولة ويختار المسؤولين لإدارة شؤون البلاد بصورة مباشرة عن طريق صياغة السياسات العامة وتحديد أهدافها وتوفير مستلزمات تحقيقها(وصال، مصدر سبق ذكره،٥٨) .

٨- الأعلام

أن العلاقة بين السياسية والرأي العام هي علاقة ترابطية وثيقة أذ أن الأعلام يؤثر في السياسية ويتأثر بها في نفس الوقت أي لا يمكن فصل الواحد منهم عن الاخر أو القيام بوظائفه دون الاخر ولكي تتمكن الأنظمة السياسية في مواجهة المشاكل والأزمات الداخلية والخارجية فهي تحتاج الى أنظمة أتصال من أجل تأكيد شرعيتها عن طريق كسب قبول الرأي العام اذ يمثل الاعلام حلقة الوصل بين الرأي العام وصانعي القرار السياسي الذي يلجؤون الى وسائل الأعلام من أجل أضفاء الشرعية السياسية على

جميع مخرجات النظام السياسي حيث يقوم الأعلام بالترويج لهذه المخرجات بأنها ماهي الا استجابة لمطاليب الشعب وكذلك يساهم الاعلام في توعية المواطنين وتعريفهم بالشخصيات السياسية وايضا عرض أهداف النخب والاحزاب السياسية عليهم وتحث المواطنين على المشاركة السياسية والحرية في اختيار من يحكمهم من خلال اجراء المناظرات بينهم أو من خلال الدعاية الانتخابية عبر وسائل الاعلام (محمد،٢٠،١٩٨٨) .

رابعاً : العوامل المؤثرة في تحديد المشاركة السياسية

هناك عوامل مسبقة تحقق وتحدد المشاركة السياسية ويمكن تقسيمها من ضمن العوامل والدوافع السياسية او العكس ، ويراها البعض الأخر انها تتأثر بالأوضاع المحيطة ويقلل من السمات الشخصية للفرد اما الرأي الأخر يقلل من اهمية الأوضاع المحيطة بالفرد في سلوكياته المتعلقة بالمشاركة السياسية ويركز على السمات الشخصية وان العديد من الباحثين في العلوم السياسية يرون بأن اشكال ومستويات المشاركة السياسية تتأثر كثيرا بالمتغيرات المحيطة بها وأن الكثير من الدراسات التي اجريت على العديد من الدول برهنت على أن هناك الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من شأنها التأثير على اشكال ومستويات المشاركة السياسية(رعد،١٩٩٩، ٤٣) . والتي سنتطرق اليها على النحو الاتي :-

١. العامل السياسي

تلعب البيئة السياسية دورا مهما في العملية السياسية في كل بلد حيث تضم مختلف المتغيرات ومن الصعوبة حصرها جميعها هن اذ بالنسبة لليبسة (liepest) حيث يرى بأن المشاركة السياسية لا تخرج على متطلبات الديمقراطية اي لابد من توفر مناخ سياسي مناسب يتضمن حتمية وجود تنافس سياسي سلمي على السلطة ليتيح للأحزاب التنافس عبر الألية الانتخابية(عبدالغفار،٢٠٠٦، ٣٢٤) .

حيث أن تعرض الفرد للمؤثرات السياسية يزداد احتمالية المشاركة السياسية في الحياة العامة أذ تصدر المنبهات السياسية من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية والحملات

الانتخابية والمناقشات والاجتماعات العامة وغير ذلك وان التعرض للمنبه السياسي لا يعني بالضرورة الى المشاركة أن الشخص الإيجابي يسعى الى المنبهات السياسية ويرحب بها بعكس الشخص السلبي الذي ينأ بنفسه عنها لذا يعتبر عامل الاستقرار السياسي محددا اساسيا من محددات المشاركة السياسية السلمية والفعالة والتي غالبا ما تكون مشروطة بمؤشرات وغياب هذه المؤشرات تؤدي الى التهديد لقيام علاقة منسجمة ومتلاحمة بين الدولة والمجتمع والقدرة على تفعيل المشاركة على مختلف المستويات ومثال على ذلك نمط تداول وانتقال السلطة في المجتمع فكلما كان مطابقا لنصوص الدستور كلما كان ذلك مؤشرا استقرار وعكس ذلك في حال خرق الدستور واتباع اساليب الانقلابات ومدى شرعية النظام السياسي ومدى تطابق سلوكه مع الارادة والمطالب الشعبية وكذلك مدى توفر الانفتاح السياسي من أجل استيعاب مطالب هذه المشاركة أذ نفهم من ذلك بأن المشاركة السياسية تتطلب وجود بيئة سياسية مستقرة متفاعلة متوازنة ومنسجمة بين حجم الطلب على المشاركة وعدد المؤسسات المخصصة لاستيعابها من خلال خلق نسيج مؤسساتي وقنوات للتعبير عن المصالح والاتجاهات العديدة فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام على مأسسة هذه المطالب وأي خلل في هذه المعادلة يعني مزيد من التهديد ولا استقرار وتراجع في المشاركة السياسية وهذا ما تعيشه اغلب المجتمعات في مرحلة تحولها الديمقراطي(ابراهيم،١٩٨٢، ٤٥) .

٢. العامل القانوني

يمثل العامل القانوني جميع الضمانات القانونية والدستورية في ضرورة سيادة دولة القانون في ظل وجود دستور ديمقراطية يمثل مرجعا منظما لمؤسسات الدولة ومحددا لجميع الوجبات والحقوق ولا تفرض القيود على حريات الأفراد ونشاطاتهم الا في حال وجود قانون ينص على ذلك ويوافق عليه جميع ممثلو الأمة وأيضا تصدر القرارات في حدود ما يسمح به الدستور والقانون وأن المناخ القانوني المناسب للمشاركة السياسية الفعالة يكون مشروط بأخذ مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ جوهري في دولة القانون أي يقصد به لا يجوز لجهة واحدة أن تجمع بين سلطتين أو اكثر وايضا يجب توفر منظومة قانونية متكاملة تكفل الحريات والحقوق العامة وتعمل على ضمان

استقلالية القضاء والأخذ بمبدأ سمو الدستور أي يكون الدستور فوق الجميع والسهر على دستورية القوانين والقرارات والتصرفات وأخيرا العمل على ضمان تكريس مبدأ المواطنة من خلال ضمان العدالة والمساواة وان ذلك يؤدي الى وجود تدابير خاصة تضمن احترام مبدأ سيادة القانون والمسؤولية والمساواة أمامه في تطبيقه للمشاركة السياسية في أتخاذ القرارات ودرء التعسف التشريعي(محمد طاهر الحسني،٢٠١٢،ص٢٣٤). وان ما ذكر اعلاه جميعه يؤدي الى جعل الجماهير بأن تفقد الأمل في التغير وغلق المجال السياسي لدى المنافسين والمشاركين السياسيين الذي يؤدي بدوره الى اللامبالاة والعزوف عن العمل والمشاركة السياسية . وان المشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية يرجع سببها الى وجود الاطار الدستوري والمؤسسي الملائم لهذه المشاركات والقادر على استيعابها أما في الدول النامية فعلى النقيض من ذلك أذ تعاني من أزمة مشاركة تعود الى ما يعترى الإطار الدستوري والمؤسسي والقانوني من تشوهات ونقائض تتفاوت درجاتها من دولة الى أخرى وبالتالي فأن هذا المستوى الهابط من الا استقرار السياسي يؤدي الى انعدام أو تراجع في المشاركة السياسة على مختلف الأصعدة .

٣. العامل الاجتماعي

يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بمتغيرات اجتماعية عديدة ومختلفة مثل التعليم وطبيعة الوظيفة والجنس والسن وعلاقة المركز بالأطراف والوضع الطبقي ومحل الاقامة والتنشئة الاجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل حيث أثبتت الدراسات الحديثة بأن هناك علاقة طردية بين مستوى المشاركة السياسية والتعليم فالشخص المتعلم يمتلك من الوعي والثقافة والدراية عن مدى أهمية الاختلاط والاندماج في الحياة العامة ومعرفته بالقضايا السياسية والاشتراك في المناقشات السياسية وايمانه بأن لديه القدرة على التأثير في صنع القرارات السياسية ونقل مطالبه لصانع القرار عن طريق المشاركة السياسية بدرجة أكبر من ذو المكانة المهنية المنخفضة او التعليم المنخفض وتتفاوت درجاته بين مجتمع واخر وبين مهنة وأخرى(احسان،٢١١،١٩٩٩) .

وان للتنشئة الاجتماعية دور في عملية المشاركة السياسية من خلال تعرف الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه للسياسية وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية اي دراسة الوسط الاجتماعي في المجتمع وتأثيره على الفرد ومواقفه وقيمه السياسية(صادق،١٩٩٠،٣٥١) . ونستنتج من ذلك بأن للتعليم دور في توسيع افاق الناس ويجعلهم اكثرا الماما بالأمور السياسية وبالتالي يصبحون قيدا على النظام السياسي وهو مالا تفضله الكثير من الحكومات وخصوصا النظم الشمولية، أما فيما يخص العمر فتزداد المشاركة السياسية مع التقدم في السن وتبلغ ذروتها في الأربعين والخمسين وتبدأ بالهبوط بعد سن الستين ولكن السن ليس مقياسا فالتجارب والظروف التي يمر بها الأنسان قد تغير توجهه وخبرته مثال الشباب الذين خاضوا حرب البلقان قد نضجوا سريعا مقارنة بنظرائهم في السن الذين لم يمروا بتجاربهم الصعبة التي عاشوها وطبيعة مشاركتهم السياسية، وقد يتم استبعاد الشباب من المشاركة السياسية بكونهم غير ناضجين ومن ثم تتأثر مشاركتهم بالمجال المسموح امامهم وان تغير الأليات المتبعة في تحقيق المشاركة مثال التصويت عبر الأنترنيت أثر ذلك على مشاركة كبار السن الذين يكونون دائما اقل معرفة وعلما وتجهيزا بهذا المجال وبالتالي يكونون اقل قدرة على المشاركة(محمد،١٥،٢٠٠٩) .

أما بالنسبة للجنس حيث اثبتت الدراسات بأن الرجال هم اكثر مشاركة من النساء حيث اجريت الدراسة حول ادنى مستوى من مستويات المشاركة السياسية وهي التصويت في الانتخابات وكانت نتيجة الدراسة بأن الذكور اكثر مشاركة واهتمام في الحياة السياسية من الأناس مع تفاوت الفروق من مجتمع الى اخر باختلاف الثقافات والقيم والتقاليد ومكانة المرأة في المجتمع وان الاشخاص من الطبقة العليا هم أكثر الدنيا وان الطبقة الوسطى تكون الأعلى مشاركة بالعدد من كلا الطبقتين(طارق،١٩٩٩، ١٤٩-١٥٠) . اما علاقة المركز بالأطراف فكلما كان الفرد قريب من المركز تزداد مشاركته السياسية لأنه يكون اقرب من الأحداث مقارنة من الذين يكونون على الهامش اي اطراف المجتمع وبعيدين عن الأحداث فالذي يعيش في المدينة هو الأكثر المشاركة من الذي يعيش في الريف التي تكون مشاركته أقل،

وتتوقف المشاركة السياسية على نمط التربية والتنشئة السياسية والاجتماعية التي يتلقاها الفرد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي الأسرة، المدرسة ... والخ اذ تكون هذه المؤسسات هي المؤثرة وتمثل النواة الاولى في تطوير وتحديد توجهات كل فرد ازاء مشاركته السياسية سواء سلبا او ايجابا(سيد عبدالعال،١٩٨٦، ١٦١) .

٤. العامل الاقتصادي

ان ديناميكية الحياة السياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركتها الاقتصادية والاجتماعية وهناك من يرى بأن الحياة بجميع متغيراتها وتفاعلاتها ماهي الا انعكاس لنمطية الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولكي يتم فهم السلوك السياسية يشترط فهم الأطر الاقتصادية والاجتماعية حيث ان للدخل الفردي دورا هاما في التأثير على السلوك السياسي للأفراد من ناحية الأقبال أو العزوف عن المشاركة السياسية اي ان هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية ومستوى الدخل للأفراد فكلما انخفض دخل الفرد يصاحبه بتراجع القوة الشرائية فأن المشاركة السياسية تنخفض بناء على ذلك بسبب ان الفرد يكون دائما مشغول في البحث عن اشباع حاجته الأساسية مثل المأكل، المسكن، الوظيفة وغيرها وتفضيلها على الاهتمام والانخراط بالعمل السياسي وتحقيق المشارة السياسية في حين عندما يرتفع دخل الفرد يتحقق النمو الاقتصادي ويتحسن المستوى المعيشي للفرد وبالتالي تكون لديه فرصة اوسع في تحقيق المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسي والانخراط فيه(حافظ،٢٠٠٩، ٩٩) .

ومع زيادة التنمية الاقتصادية نتيجة لسياسات حكومية سوف ترتفع نسبة المشاركة السياسية أي كلما زادت المساواة الاقتصادية في المجتمع ارتفعت نسبة المشاركة السياسية وبالتالي تزداد ثقة الأفراد بالمؤسسات الموجودة التي تريد تحقيق قدر كبير من المساواة حيث يسعون للمشاركة للحفاظ عليها وسيشهد المجتمع ازدياد عدد الفعاليات والجمعيات او التجمعات السياسية والتي تعكس مختلف التوجهات وبالتالي سيكون الأعضاء أكثر رغبة في المشاركة السياسية لامتلاكهم دافع ومعلومات اكبر للمشاركة والحفاظ على مكتسباتهم ومصالحهم التي تحققت نتيجة لهذه المشاركة اي نستنتج من

هذا عندما تزداد الثقة في النظام السياسي سترتفع نسبة المشاركة المؤسسية وتقل نسبة المشاركة غير المؤسسية(فيليب،١٩٩٨، ٣٠١) .

٥. العامل الديني

ينهض الدين بدور هام في تكوين الرأي العام في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، في كافة المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية ايضا وبذلك يمكن القول بأن الدين أحد يمثل احد الدعامات الرئيسية في بناء الحضارة الإنسانية، والنشاط الإنساني ككل، من حيث استمراره، وتقدمه أو تراجعه أذ يلعب العامل الديني المتمثل بالمؤسسات الدينية دورا في التعبئة والدفع والتحفيز نحو المشاركة السياسية وخصوصا في حال ارتباط جماعة تعتقد بمظلوميتها او تم التجاوز على حقوقها وانتهاكها بمكان العبادة الذي سوف يصبح مركزا هاما للتعبئة السياسية التي تنشط فيهم التوعية والتوجيه الذي يحفز الأفراد للحث على المشاركة السياسية(رعد،٤٣،١٩٩٩) . وكما نعرف أن العلاقة بين الدين والمشاركة السياسية تختلف من دولة الى أخرى ومن نظام حكم الى أخر ومن مجتمع وتاريخ على اخر حرصت العديد من الدول على احتواء المؤسسات الدينية وذلك لأهميته في التأثير على السلوك السياسي للمواطنين مما سبق يتضح أن للدين أهمية في كافة المجتمعات، وبدأ الحديث عن أن القرن الحادي والعشرين قرن ديني بامتياز، في ضوء ظاهرة الانبعاث الديني من جديد، واستخدام الدين من قبل كافة الاطراف، سواء الدولة السلطة الحاكمة أو القوى الاجتماعية الأخرى، سواء في تبرير الطاعة للحاكم أو للدفع بالثورة ضده، وأن كافة الأنظمة العربية تحرص على استخدام الدين الإسلامي على أساس كونه الدين الرسمي للدولة من أجل الحفاظ على بقاءها من خلال التأثير على المواطنين لكسب شرعيتها(وهبه،٢٠٠٧،٦٠) .

٦. العامل الثقافي والقيمي

تشكل الثقافة السياسية جزءا مهما من البيئة التي يحدث فيها السلوك السياسي اذ تنطلق اهمية هذا العامل من فرضية مفادها باستحالة تصور بناء نظام سياسي خارج أطره ومرجعته الثقافية القيمية بكونها تشكل صمام أمان لاستمراريته وتماسكه وان التناسق

بين بنية النظام السياسي والثقافة السياسية ضروري لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدده وعند دراسة التفاعلات داخل اي منظومة سياسية عليها مراعاة ضرورة وجود العامل الثقافي وتأثيره بما في ذلك على عملية المشاركة السياسية ، اذ ان الرموز والتوجهات القيمية التي تحكم وتوجه سلوك الجماعات والأفراد على مختلف الأصعدة حيث يسمح في بروز عدة ثقافات فرعية من ضمنها الثقافة السياسية اذا عرفها (غابرييل الموند)على انها " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات او الأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام ومكوناته "(محمد،٢١٩،١٩٩٤) . وان القيم والمعتقدات تكون من اهم العوامل المحددة للسلوك السياسي للأفراد والجماعات ولا يمكن تفسير هذا السلوك الا من خلال الرجوع لدارسة القيم والرموز المكتسبة للفرد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية اذا يكون لها تأثير مباشر في تكوين وبناء شخصية الفرد وتحدد اتجاهاته لتخلق قيم تكون مرجعية لسلوك الأفراد في حياتهم السياسية والاجتماعية والدور نفسه نجده في مؤسسات التنشئة الرسمية التي تكون تحت سيطرة الدولة مثال مؤسسات التعليم والأعلام وغيرها ومن هنا ظهرت الثقافة السياسية التي تمثل احدى مخرجات مؤسسات التنشئة السياسية التي تحتوي جميع انواع التعليم الرسمية أو غير الرسمية في كل مرحلة من مراحل الفرد(محسن،٣٢٠،٢٠١٦) .

ونستنتج من هذا العامل العلاقة التكاملية بين المشاركة السياسية والثقافة السياسية اذا كلما زادت درجة ومستوى الثقافة السياسية لدى المواطنون انعكس ذلك بالإيجاب على مستوى المشاركة السياسية والعكس صحيح اذ كلما قلت الثقافة السياسية لديهم انعكس ذلك سلبا وادى الى تراجع وانخفاض في المشاركة السياسية .

الخاتمة

مما سبق يتضح لنا أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة التي يمارسها المواطنون والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال و السياسيات التي يقومون بها، أو حتى الانخراط في العملية السياسية من خلال الترشح وتولي المناصب السياسية ، ولا يمكننا اختزالها في وسيلة أو أسلوب وحيد، بل تتعدد من حيث خصائصها وأشكالها ومجالاتها وأساليبها، وايضا اذ نجد أنها تتأثر بجملة من العوامل الاجتماعية كمحل الإقامة (ريف / حضر) و التركيب العمري (السن) والتركيب النوعي (الجنس) للسكان بالإضافة إلى دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية التنشئة السياسية . كذلك تتأثر المشاركة السياسية ببعض المتغيرات الاقتصادية كالدخل و الحالة المهنية ونوع المهنة، كما لا يمكن إغفال دور العوامل الثقافية وفي مقدمتها التعليم و دوره في تشكيل الثقافة السياسية، بالإضافة لما تلعبه وسائل الاعلام والاتصال من دور في توجيه الآراء وتكوين الوعي وتفعيل المشاركة السياسية و تحويل الأغلبية الصامتة إلى أغلبية فاعلة و مشاركة، كونها تستقطب شريحة كبيرة من فئات المجتمع . **وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات الاتية :**

١. ان الحاجة إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي ان تكون على ركائز اساسية من بينها ايمان النظام السياسي بالمشاركة وسعيه إلى توسيعها، وتمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي وخضوع الحكومة واستجابتها لمطالب الشعب .
٢. وقدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع على اساس ان المشاركة، هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لان الحياة الديمقراطية السليمة ، تقتضي مشاركتها الجماهرية في المسؤولية مما يعني تغير الاتجاهات والسلوكيات باتجاه الشعور بالمسؤولية كما انها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية والمساهمة في دفع عملية التنمية .

٣. أن المشاركة السياسية هي محصلة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك فهي تختلف من مجتمع للآخر ومن نظام سياسي للآخر، وقد بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي تقوم حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية على أساس العمل الخلاق والمبادرة الحرة والمنفعة والجدوى والإنجاز وحكم القانون في إطار دولة وطنية حديثة تقوم في حكمها على أساس مبدأ المواطنة .

٤. كما أن حجم وفاعلية المشاركة السياسية يختلف باختلاف الأنظمة السياسية، ففي الأنظمة الاستبدادية تزداد نسبة المشاركين في الانتخابات والاستفتاءات والمظاهرات أو في أعمال العنف بفعل عوامل التعبئة السياسية لكن هذه المشاركات غير فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي صنعاً واتخاذاً أو في انتقاء السياسات العامة أو اختيار الأشخاص للمناصب السياسية والإدارية، أما في الأنظمة الديمقراطية ذات التعددية السياسية الحقيقية، فعلى الرغم من اختلاف حجم المشاركات في الانتخابات مع زيادة عنصر الاهتمام بأمور السياسة، فان هذه المشاركة تكون مؤثرة في اختيار الأشخاص للمناصب العامة والسياسية أو في صياغة وانتقاء السياسات العامة أو بالقرارات، كون قنوات المشاركة السياسية تقوم بوظيفتها الحقيقية، كما أن هذه القنوات تعد مدارس لتعلم الديمقراطية وتعليمها وتعميمها من خلال ما يجري في أروقتها من ممارسات ديمقراطية، إضافة إلى كونها مدارس لتخريج القيادات السياسية .

٥. كما أنها نتاج لعوامل اقتصادية، فالمواطنين ذوو الدخول الجيدة أكثر مشاركة في العمل السياسي من أصحاب الدخول المنخفضة، باعتبار أن هؤلاء ينصرفون إلى الاهتمام لتلبية متطلبات حياتهم اليومية على حساب الأمور السياسية، أما أصحاب الدخول، المرتفعة فأنهم يندفعون نحو الانخراط المتزايد في العمل السياسي كالانتماء إلى الأحزاب السياسية التي هدفها السلطة والوصول إليها وممارستها أو ممارسة الدعاية الانتخابية أو اختيار من يمثلهم حفاظا على مصالحهم أو زيادتها، كما أن الشخص المتعلم الذي يملك مستوى ثقافي مرتفع لابد أن يكون شخصا مهتماً أو

مشاركاً في الأمور السياسية أو الاجتماعية، وبهذا يختلف حجم ومستوى فاعلية المشاركة السياسية من مجتمع لأخر تبعا لاختلاف المتغيرات الذاتية والموضوعية له .

٦. وبذلك تعد المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة السياسية الاستبدادية والديمقراطية منها، نظام يقوم على احترام مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات نظام قوامه الوحدة الوطنية، ووحدة الاختلاف نظام يقوم على الحرية ويمنع الاستبداد .

المصادر

١) احمد صادق جعفر المجدلاوي، ازمة حرية المشاركة السياسية في النظم السياسية : العراق– مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية،٢٠١٨، ص٧ .

٢) عادل عبدالغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧ .

٣) علي موهوب الطاهر ،التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، دار العلم والأيمان للنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠١١، ص٩٩ .

٤) داود مراد حسين الداودي ، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية ، مطبعة كمال العراق،٢٠١٣، ص١٩ .

٥) هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٠ .

٦) كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،الكويت، ١٩٨٧، ص٩٢ .

٧) عمر ابراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٤٠)، حزيران ١٩٨٢، ص١٨ .

٨) عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة علم السياسة ، ج١ ،ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،١٩٧٩ ، ص٢٤٦ .

٩) سعد الدين إبراهيم، المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر مجلة المستقبل العربي، العدد ٧١، مركز دراسات الوحدة الغربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٩ .

١٠) صالحة سهيل العامري، دور المرأة الأماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، تموز ٢٠١٣، ص٢٠ .

١١) ناجي عبدالنور، المدخل الى علم السياسة، الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص١٢٢.

١٢) ابراهيم ابراش ، علم الأجتماع السياسي ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،الأردن ،١٩٩٨، ص٢٤٢ .

١٣) عماد مؤيد جاسم، المشاركة السياسية في المجتمع العراقي(دراسة تحليلة)، مجلة قضايا سياسية، العدد(١١)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص٧١ .

١٤) ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الأجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ٢٠٠١، ص٢٢٤ .

١٥) عبدالغني بسيوني، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، مصر، ٢٠٠٤، ص٢٢٥-٢٢٦ .

١٦) عادل محمد القيارة ، الانتخابات ..لماذا، سلسلة الثقافة الديمقراطية، العدد (٣)، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص٨١ .

١٧) حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (النموذج الأفريقي)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٦٥-٦٦ .

١٨) احمد عبد الله ناهي، الاستفتاء الشعبي (دراسة في المفهوم النظري)، نشرة سياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بلا عدد وتأريخ، ص١.

١٩) ماجد راغب الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة الإسلامية، الكويت، ١٩٨٠، ص٥١.

٢٠) شمران حمادي، النظم السياسية، ط ٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص٤٢، ص١٠٣ .

٢١) دينا هاتف مكي، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة دراست دولية، العدد٧٥، ٢٠١٨، بغداد، ص٧٣ .

٢٢) سعد عبدالحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي : دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، ٢٠٠٩م، ص.ص١٠٢- ١٠٥ .

٢٣) سعد الدين أبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٣ .

٢٤) نبيل محمد سليم، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٣٢)، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٩ .

٢٥) عبدالعظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع_المستقبل، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص٢٥٤ .

٢٦) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص.ص٥٠٣- ٥٠٤.

٢٧) وصال العزاوي، السياسية العامة دراسة نظريه في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠١، ص٥٥ .

٢٨) خيري عبدالرزاق، الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية، مجلة دراسات عراقية، العدد١، مركز العراق للبحوث والدراسات الأستراتيجية، السنة الاولى، ٢٠٠٥م، ص٦٢ .

٢٩) محمد سعيد أبو عامود، الوظائف السياسية لوسائل الأعلام، مجلة الدراسات الأعلامية، العدد(٥)، المركز العربي للدراسات الأعلامية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٠ .

٣٠) رعد حافظ سالم ، التنشئة السياسية الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، رسالة ماجستيير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩،ص٤٣ .

٣١) عبدالغفار، شاكر، التطور السياسي والتحول الديمقراطي التنمية السياسية وبناءالأمة، الجزء١،ط٢ ، القاهرة: مكتبة الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٢٤ .

٣٢) أبراهيم سعد الدين، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دارالمعارف، ١٩٨٢، ص٤٥ .

٣٣) محمد طاهرالحسيني، التعدد القومي في الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥،ط١،بيروت،٢٠١٢، ٢٣٤ .

٣٤) احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط١، ١٩٩٩، ص٢١١.

٣٥) صادق الأسود، علم الأجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ،١٩٩٠، ص ٣٥١ .

٣٦) محمد نبيل الشيمي، انماط المشاركة السياسية واهميتها، الحوار المتمدن، العدد٢٥٥٤، ١١فبراير، ٢٠٠٩، ص١٥ .

٣٧) طارق محمد عبدالوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٩٩، ص ١٤٩-١٥٠ .

٣٨) سيد عبدالعال، القيم والطموح على ضوء الوضع الطبقي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت،١٩٨٦،ص١٦١ .

٣٩) حافظ زياد، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، ط١، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٩، ص٩٩ .

٤٠) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط١ ،١٩٩٨ ،ص٣٠١ .

٤١) رعد حافظ سالم ، التنشئة السياسية الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص٤٣ .

٤٢) وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم ، ط٤، دار الفكر، دمشق، ، ٢٠٠٧، ص٦٠ .

٤٣) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة-قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط١، ليبيا، جامعة قار يونس١٩٩٤، ص٢١٩ .

٤٤) محسن جابر، الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (زلتين : الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد٧، يونيو٢٠١٦، ص٣٢٠ .